هوامش حول إصلاح النظم الصحية

محمد ابو الغيط

تلقيت، خلال رحلتي مع السرطان في الأشهر الماضية، خدمات صحية متنوعة من سبعة مشافٍ بريطانية، تنوعت في أحجامها وفي ملكيتها الحكومية أو الخاصة، وكانت آخر المحطات عملية جراحية كبرى، استدعت إقامة نحو أسبوعين في المستشفى.

لا يسع المرء إلا أن يتأمل ويقارن مع الأحوال في بلادنا، خصوصا أن مسألة إصلاح النظم الصحية مما يندرج جانب واسع فيه تحت التقني لا السياسي، معروفٌ عالميا، على سبيل المثال، مدى التقدم النسبي الذي يحظى به النظام الصحي الكوبي، على الرغم من أنها دولة فقيرة ومحاصرة ونظامها دكتاتوري. وقد وضع المخرج الأميركي مايكل مور عدالة نظامها بالقارئة رأسا برأس بالنظام الأميركي، في فيلمه «سيكو» (2007). كما كان لكوبا دور بارز في تزويد دول أخرى بطواقم طبية، لدعم هذه الدول في أزمة وباء كورونا.

أول الملاحظات أن الأمر ليس إمكانات مادية فقط، بل التوفر العددي البحت من القوى البشرية أمر بالغ الحيوية. في يونيو/ حزيران 2021، بلغ عدد الموظفين في القطاع الحكومي البريطاني 5,68 ملايين موظف، نصيب الأسد منهم يذهب إلى هيئة الصحة الوطنية، بإجمالي 1,85 مليون عامل. وعلى الرغم من ذلك، تعاني الهيئة من عجز بالغ بعد رحيل أوروبيين كثيرين بسبب «بريكسيت»، وهو عجز نسبي إذا قورن بالأرقام في دولنا العربية، فالنسبة هي 2,8 طبيب لكل ألف مواطن في المملكة المتحدة، مقابل 1,8 في تركيا، 1,7 في تونس، 0,5 في مصر، حسب البنك الدولي لعام 2018.

ثاني الملاحظات أن كفاءة القوى البشرية ونوعيتها أمر مصيري. ثمّة قائمة من التخصصات الأكثر حساسية، مثل أطباء الرعاية المركزة والطوارئ والتخدير، هم من الفئات الأعلى طلبا في الأخرى، وبالتالي عجزا في الداخل. وينطبق الأمر على طواقم التمريض الأعلى تدريبا، المخصصة للتعامل مع غرف الرعاية المركزة، بعد عدد الأسرّة مؤشرا هاما ليس على الإمكانات المادية، وليس على أجهزة التنفس الصناعي فقط، بل أيضا على الكفاءات البشرية الأعلى تعليما وتدريبا. ولا عجب هنا أن تكون قائمة الدول الأعلى توافرا لأسرة الرعاية تكاد تطابق قائمة الدول الأكثر تقدّما اقتصاديا وعلميا، فالأعلى عالميا هي الولايات المتحدة بإجمالي 34,7 سريرا لكل مائة ألف مواطن، تليها ألمانيا 29,2 لكل مائة ألف. في المقابل، تغيب الأرقام الدقيقة أصلا في ذلك الجانب عن الدول العربية، لكن المؤشّرات لا تخفى، مثل تصريح وزير الصحة الأردني السابق سعد جابر، في عام الوباء، بأن بلاده تسعى إلى مضاعفة أسرة الرعاية المركزة إلى المثلين، وعددها 650 سريراً فقط للدولة كلها. جانب ثالث، هو استقلال جهات الجودة والتقييم، وانفصالها التام عن جهة تقديم الخدمات الحكومية. هذا ما تقوم به في المملكة المتحدة لجنة جودة الرعاية (سي كيو سي) في ما يخص الخدمات الصحية. وبالمثل تقوم هيئة «أوفستيد» بتقييم المدارس الحكومية والخاصة. ويرتبط بهذه النقطة الوضوح التام للتوصيف الوظيفي لمهام كل فرد من العاملين ومسؤولياته، وكذلك وضوح «بروتوكولات» العمل، بدءا من الجوانب العلمية ونهاية بالصيغة التي يقدّم بها المرض نفسه للمريض. مجالات الاجتهاد والفروق الشخصية تبقى محدودة، بينما أغلب مساحات العمل قابلة للقياس والتقييم. كل ما سبق يأتي في سياق سياسي أوسع، فمخصّصات الصحة يتفاوض عليها نواب منتخبون ديمقراطيا، كما أن لمجالس الأحياء المنتخبة دور آخر، وهي بدورها تحصل على تمويل مستقل من ضريبة عقارية لا تدخل للحكومة المركزية. تتفاوض نقابة الأطباء على أجورهم، وكذلك يسلّط الإعلام الضوء بحرية على أوجه القصور.

كما أن للسياسة الغربية سلبياتها علينا، كما عدم عدالة توزيع لقاحات كورونا عالميا. وكذلك من اللافت زيادة هجرة الكفاءات الطبية، استجابة لحوافز طرحتها الحكومات الأغنى لمواجهة الوباء، وإن كان الدور الأول يظل محليا للحفاظ على الكفاءات أو لاتخاذ خطوات إصلاحية جادّة.

نظرة على خاصرة إيران الضعيفة

محمد غلوش

روح الله الخميني، الرجلُ الذي غيّر التاريخ السياسي الحديث. هذا وصفٌ ينصف جزءا من الأثر الذي تركه الخميني على إيران، لكنّ نظرة الخميني تجاوزت حدود بلاده. ثبّتت إيران عقيدتها السياسية في لبنان أولا. امتدت فكرة «الفقيه العام» الذي ينوب عن الإمام الثاني عشر عند الشيعة إلى جنوب لبنان وبقاعه سريعا.

أصبحت الأغلبية من الشيعة في لبنان ترى في قم مرجعها العقائدي الأول. وقم لا تفصل بين السياسة والدين، لا تنتظر راية المعصوم كي تخرج على «الظلم»، والمظلومية كانت، حتى فترة، ليست بالبعيدة الشعار الأول عند الشيعة الإمامية.

يستمد حزب الله مشروعيته من السماء، وإيران تعلم هذا تماما. تدرك طهران أن ولاء الحزب لها يتفوق على ولائه لنفسه، والدلائل كثيرة. خاض حزب الله حروب إيران في جبهة سورية، وتسلم ملف اليمن منسّقا ومحاربا وشارك في المواجهات العسكرية في العراق، ودرّب «الحشد الشعبي» .. لا بأبه حزب الله بتقديم الاف الشبان في خوض معارك إيران في المنطقة.

الخاصرة الضعيفة لإيران .. يتكرر هذا المصطلح عند الحديث عن أفغانستان خصوصاً. تثبت التطورات السياسية الأخيرة في سورية أن حديقة نظام الأسد ستبقى ملعبا آمنا للإيرانيين، خصوصا مع القضاء على الثورة السورية بمساندة روسيا، كما تعلم إيران أن حزب الله لن يصمد للشارع الشيعي في لبنان أن ينزاح عنها أو يخرج عن أمرها، ولعل المظاهرات الاحتجاجية على نتائج الانتخابات التشريعية أخيرا في العراق خير دليل على رفض الشارع الموالي لإيران خسارة المشروع التي كانت طهران تبحث عن تثبيتها في العراق.

غريبة هي مواقف إيران التي تُبرّرُ لجماهيرها بمعمعة الحق والباطل، فطهران كثفت تواصلها الدبلوماسي مع حركة طالبان منذ ما قبل استجواذ الأخيرة على الحكم في أفغانستان. تُدرك إيران خطورة أفغانستان، ليس لحساسية موقعها الجغرافي فقط، بل ايضا لأن من شبه المستحيل أن تخلق إيران أثرا سياسيا اجتماعيا في أفغانستان تحت حكم «طالبان». جبهة الشرق الأفغانية لا تختلف عن جبهة أذربيجان في الشمال.

مواقف «فاتحو خيبر»، التي أطلقتها إيران في اتجاه الحدود الأذربيجانية في الشرق الأوسط وأوروبا الغربية أيضا، وأغلبها جاءت «تجارية» لا وجود لها إلا على الإنترنت، ولم تتوفّر فيها آيّة معايير علمية، بل أقامها بعض الساعين إلى الحصول على المال فقط بأسلوب الاحتيال. وإذا كانت المشكلة قد تفاقمت اليوم، بحيث غدت أزمة انعدام أخلاق وفقدان قانون خارجة عن السيطرة، ما زاد الابتذال في مجتمعاتنا العربية بحكم حالات التردّي في كلّ مناحي الحياة.

زاد «الاضطراب» في قطاع التعليم العالي في الملكة المتحدة، مقابل 1,8 في تركيا، 1,7 في تونس، 0,5 في مصر، حسب البنك الدولي لعام 2018.

ثاني الملاحظات أن كفاءة القوى البشرية ونوعيتها أمر مصيري. ثمّة قائمة من التخصصات الأكثر حساسية، مثل أطباء الرعاية المركزة والطوارئ والتخدير، هم من الفئات الأعلى طلبا في الأخرى، وبالتالي عجزا في الداخل. وينطبق الأمر على طواقم التمريض الأعلى تدريبا، المخصصة للتعامل مع غرف الرعاية المركزة. يعد عدد الأسرّة مؤشرا هاما ليس على الإمكانات المادية، وليس على أجهزة التنفس الصناعي فقط، بل أيضا على الكفاءات البشرية الأعلى تعليما وتدريبا. ولا عجب هنا أن تكون قائمة الدول الأعلى توافرا لأسرة الرعاية تكاد تطابق قائمة الدول الأكثر تقدّما اقتصاديا وعلميا، فالأعلى عالميا هي الولايات المتحدة بإجمالي 34,7 سريرا لكل مائة ألف مواطن، تليها ألمانيا 29,2 لكل مائة ألف. في المقابل، تغيب الأرقام الدقيقة أصلا في ذلك الجانب عن الدول العربية، لكن المؤشّرات لا تخفى، مثل تصريح وزير الصحة الأردني السابق سعد جابر، في عام الوباء، بأن بلاده تسعى إلى مضاعفة أسرة الرعاية المركزة إلى المثلين، وعددها 650 سريراً فقط للدولة كلها. جانب ثالث، هو استقلال جهات الجودة والتقييم، وانفصالها التام عن جهة تقديم الخدمات الحكومية. هذا ما تقوم به في المملكة المتحدة لجنة جودة الرعاية (سي كيو سي) في ما يخص الخدمات الصحية. وبالمثل تقوم هيئة «أوفستيد» بتقييم المدارس الحكومية والخاصة. ويرتبط بهذه النقطة الوضوح التام للتوصيف الوظيفي لمهام كل فرد من العاملين ومسؤولياته، وكذلك وضوح «بروتوكولات» العمل، بدءا من الجوانب العلمية ونهاية بالصيغة التي يقدّم بها المرض نفسه للمريض. مجالات الاجتهاد والفروق الشخصية تبقى محدودة، بينما أغلب مساحات العمل قابلة للقياس والتقييم. كل ما سبق يأتي في سياق سياسي أوسع، فمخصّصات الصحة يتفاوض عليها نواب منتخبون ديمقراطيا، كما أن لمجالس الأحياء المنتخبة دور آخر، وهي بدورها تحصل على تمويل مستقل من ضريبة عقارية لا تدخل للحكومة المركزية. تتفاوض نقابة الأطباء على أجورهم، وكذلك يسلّط الإعلام الضوء بحرية على أوجه القصور.

كما أن للسياسة الغربية سلبياتها علينا، كما عدم عدالة توزيع لقاحات كورونا عالميا. وكذلك من اللافت زيادة هجرة الكفاءات الطبية، استجابة لحوافز طرحتها الحكومات الأغنى لمواجهة الوباء، وإن كان الدور الأول يظل محليا للحفاظ على الكفاءات أو لاتخاذ خطوات إصلاحية جادّة.

فضائح الشهادات العليا للعراقيين في لبنان

سيّار الجميل

إذا كنتُ قد طالبتُ قبل سنوات مضت بغلق الدراسات العليا في العراق جزاء ما حاق بها من ضعف، فإنّني اليوم أناشد وزارة التعليم العالي العراقية سحب الاعتراف ليس من ثلاث جامعات لبنانية خاصة: الجامعة الإسلامية والجامعة الحديثة للإدارة والعلوم وجامعة الجنان، بل ومن غيرها من الجامعات (العربية) الخاصة في الشرق الأوسط وأوروبا والغربية أيضا، وأغلبها جامعات «تجارية» لا وجودَ لها إلا على الإنترنت، ولم تتوفّر فيها آيّة معايير علمية، بل أقامها بعض الساعين إلى الحصول على المال فقط بأسلوب الاحتيال. وإذا كانت المشكلة قد تفاقمت اليوم، بحيث غدت أزمة انعدام أخلاق وفقدان قانون خارجة عن السيطرة، ما زاد الابتذال في مجتمعاتنا العربية بحكم حالات التردّي في كلّ مناحي الحياة.

زاد «الاضطراب» في قطاع التعليم العالي في الملكة المتحدة، مقابل 1,8 في تركيا، 1,7 في تونس، 0,5 في مصر، حسب البنك الدولي لعام 2018.

ثاني الملاحظات أن كفاءة القوى البشرية ونوعيتها أمر مصيري. ثمّة قائمة من التخصصات الأكثر حساسية، مثل أطباء الرعاية المركزة والطوارئ والتخدير، هم من الفئات الأعلى طلبا في الأخرى، وبالتالي عجزا في الداخل. وينطبق الأمر على طواقم التمريض الأعلى تدريبا، المخصصة للتعامل مع غرف الرعاية المركزة. يعد عدد الأسرّة مؤشرا هاما ليس على الإمكانات المادية، وليس على أجهزة التنفس الصناعي فقط، بل أيضا على الكفاءات البشرية الأعلى تعليما وتدريبا. ولا عجب هنا أن تكون قائمة الدول الأعلى توافرا لأسرة الرعاية تكاد تطابق قائمة الدول الأكثر تقدّما اقتصاديا وعلميا، فالأعلى عالميا هي الولايات المتحدة بإجمالي 34,7 سريرا لكل مائة ألف مواطن، تليها ألمانيا 29,2 لكل مائة ألف. في المقابل، تغيب الأرقام الدقيقة أصلا في ذلك الجانب عن الدول العربية، لكن المؤشّرات لا تخفى، مثل تصريح وزير الصحة الأردني السابق سعد جابر، في عام الوباء، بأن بلاده تسعى إلى مضاعفة أسرة الرعاية المركزة إلى المثلين، وعددها 650 سريراً فقط للدولة كلها. جانب ثالث، هو استقلال جهات الجودة والتقييم، وانفصالها التام عن جهة تقديم الخدمات الحكومية. هذا ما تقوم به في المملكة المتحدة لجنة جودة الرعاية (سي كيو سي) في ما يخص الخدمات الصحية. وبالمثل تقوم هيئة «أوفستيد» بتقييم المدارس الحكومية والخاصة. ويرتبط بهذه النقطة الوضوح التام للتوصيف الوظيفي لمهام كل فرد من العاملين ومسؤولياته، وكذلك وضوح «بروتوكولات» العمل، بدءا من الجوانب العلمية ونهاية بالصيغة التي يقدّم بها المرض نفسه للمريض. مجالات الاجتهاد والفروق الشخصية تبقى محدودة، بينما أغلب مساحات العمل قابلة للقياس والتقييم. كل ما سبق يأتي في سياق سياسي أوسع، فمخصّصات الصحة يتفاوض عليها نواب منتخبون ديمقراطيا، كما أن لمجالس الأحياء المنتخبة دور آخر، وهي بدورها تحصل على تمويل مستقل من ضريبة عقارية لا تدخل للحكومة المركزية. تتفاوض نقابة الأطباء على أجورهم، وكذلك يسلّط الإعلام الضوء بحرية على أوجه القصور.

كما أن للسياسة الغربية سلبياتها علينا، كما عدم عدالة توزيع لقاحات كورونا عالميا. وكذلك من اللافت زيادة هجرة الكفاءات الطبية، استجابة لحوافز طرحتها الحكومات الأغنى لمواجهة الوباء، وإن كان الدور الأول يظل محليا للحفاظ على الكفاءات أو لاتخاذ خطوات إصلاحية جادّة.

والدكتوراه، مستفيدين من الحماية السياسية لهم، أو كما حدث في منح وزراء ونواب وذوي مناصب أو نفوذ وسلطة في العراق شهادات دكتوراه مباعة كل شهادة بعشرة آلاف دولار! فإن كنّا نعاني أصلاً من طلبةٍ يسرقون أطروحاتهم، وقد قاموا به بعدّ جريمة يعاقب عليها القانون. وبحسب مصادر أكاديمية مطلعة، نقلت عنها «تقارير منشورة، وافقت الجامعة الإسلامية مثلاً على تسجيل «عدد هائل من الطلاب العراقيين في درجتي الماجستير والدكتوراه، تجاوز ألف طالب دولة. وفي أحد التخصّصات، على سبيل المثال، تم توزيع تدريس مادة واحدة على ثمانية أساتذة، بحيث يدرّس كلّ أستاذ أكثر من مائة طالب. ولا تنكر رئيسة الجامعة، دينا المولي، وجود عدد لا بأس به من الطلاب العراقيين الذين يدرسون الماجستير والدكتوراه في الجامعة في جميع التخصصات، وخصوصا في الهندسة وإدارة الأعمال والآداب والقانون والدراسات الإسلامية والسياحة. .. «. لقد دافعت دينا المولى عن جامعتها، وقالت إنها ستطلب «اعتذارًا عن الإساءة التي سببتها للجامعة وشهاداتها وطلابها وخريجيها». وعليه، لا يخفى مثل هذا «السرّ « أبداً في دفع التهمة، وحتى الاعتراف بقبول 350 طالبا عراقيا لا ينفي الفضيحة التي انكشفت. وعليه، توضح علامات استفهام كبيرة إزاء مثل هذه «الجامعات» في لبنان وغيره. ولا بد أن لا يقتصر على سحب الاعتراف بها رسمياً، بل الأمر يغلقها نهائياً من أجل عودة الحياة العلمية إلى سابق قوّتها وإتزانها وإرجاع الهيبة إلى حملة الشهادات العليا في مجتمعاتنا العربية قاطبة.

(مؤرّخ عراقي)

> علامات استفهام كبيرة إزاء «جامعات» في لبنان وغيره. ولا بد أن لا يقتصر على سحب الاعتراف بها، بل الأمر بغلقها

اشتراها من جامعات وهمية أو تجارية أو سياسية، وإخضاع الأطروحات للفحص ثانية، وسحب الاعتراف بأيّ شهادة لم تستوف الشروط العلمية، وأن تتناسَب في كلّ بلد عربي هيئة علمية صارمة لها لجان سريّة متخصّصة لقياس السيطرة النوعية على جميع من يحمل شهادة عليا، وهو أبسط إجراء لتنظيف الحياة العربية من كلّ الأدران، فالأزمة لا يمكن أن تحلّها مشاورات وزيرين، عراقي ولبناني، للتعليم العالي، ولم تنفع في شيء لا تصريحاتهما ولا إجراءاتهما، كما لا تنفع تدخلات رؤساء الجامعات، فالخطر بنيوي ومستفحل، ولا تنفعه آيّة تطمينات، ولا آيّة ادّعاءات، ذلك أن حجم التورّط كبير جداً، فئة عوامل سياسيّة ومصالح فئوية فاسدة وراء تفاقم الأزمة! ناهيكم عن العبث بالأوراق الرسمية من خلال موظفين ومكاتب وساطة للتسجيل ورشاوى للترخيص. أيّ علاج لا ينفع ولا أيّ تفتيش ورقابة، بل القرار بغلق هذه «الجامعات» الموبوءة واتخاذ إجراءات صارمة بعدم إعادة فتحها، وإحالة كلّ المتورّطين إلى التحقيق والمحاكم، فإن ما طالبنا بأن يعيد فحصها خبراء سزيون، فاليوم نحن في مواجهة مرتزقة ابتاعوا شهاداتهم العليا. وعليه، ينبغي سحب الاعتراف حالا من كلّ من يحمل شهادةٍ

حصيلة باهتة لتجدّد اللقاءات الأميركية الفلسطينية

محمود الريماوي

زار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، يوم 25 مايو/ أيار الماضي، رام الله، والتقى فيها برئيس السلطة الوطنية محمود عباس، في ما اعتبر أنه أول لقاء عالي المستوى بين الجانبين الفلسطيني والأميركي، وقد جاء اللقاء آنذاك بعد نحو 11 يوما من انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة. وكان الوزير الأميركي معنياً آنذاك بتقديم مساعدات إنسانية والعمل، في الوقت ذاته، على عزل حركة حماس التي أبلت بلاء حسناً في صد العدوان قياساً إلى ميزان القوى بين الطرفين. وفي اللقاء الذي جمعه بعباس، أشار بلينكن إلى عزم الإدارة الأميركية على فتح قنصليتها في القدس الشرقية، وسيلة للاتصال مع الفلسطينيين والتعامل معهم، «سيكون وسيلة مهمة لبلدنا للتعامل مع الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم له»، على حد وصف رئيس الدبلوماسية الأميركية، وهو ما رحب به الجانب الفلسطيني، فيما تسبب التوجه الأميركي بارتباك لدى حكومة نفتالي بينت التي طالبت، ابتداءً، بتأجيل تنفيذ هذا القرار، قبل أن تعمل على الإعلان عن رفض القرار، مطالبة بأن يتم افتتاح القنصلية في رام الله لا في القدس عاصمة الاحتلال. ويُذكر هنا أن القنصلية الأميركية في القدس الشرقية كانت قائمة، وأبوابها مفتوحة، لكن وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض أضعف من نشاطها، قبل أن يُعمد إلى دمجها مع السفارة الأميركية التي تم نقلها إلى القدس.

بعد مرور زهاء ستة أشهر على تلك الزيارة، استقبلت رام الله مسؤولاً أميركيا آخر، أدنى مستوى، هذه المرة، السفيرة في الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، التي التقت، الأربعاء 17 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، محمود عباس. وقد جاء هذا اللقاء في وقت تشهد فيه الأراضي الفلسطينية توترا عاليا مع قرار سلطات الاحتلال تصنيف ست منظمات مجتمع مدني إرهابية وإغلاق مقراتها عنوة في رام الله، إلى جانب التنكيل بالأسرى والأسباحة المنهجية للمسجد الأقصى وتعديات المستوطنين على المزارعين، وبالذات في موسم قطف الزيتون. ولوحظ أن السفيرة غرينفيلد استبقت الزيارة بتصريحها بأنها لن تلتقي ممثلي المنظمات المدنية الست، لكنها سوف تلتقي ممثلين لمنظمات مدنية أخرى، ما حمل ممثلي المجتمع المدني على رفض الاجتماع بها، إذ رأوا أن امتناع المسؤولة الأميركية عن لقاء ممثلي المنظمات الست يخدم الاحتلال في تسويق ادّعاءاته. علما أن المسؤولين الأميركيين دأبوا على الالتقاء بممثلي المجتمع المدني، فيما ممثلو المنظمات الست. وكانت الإدارة الأميركية قد أعلنت، في وقت سابق، أنها سوف تتفحص القرار الإسرائيلي، غير أنها لم تخرج بموقف بعدئذ. وقد أثار عباس مع غرينفيلد هذه المسألة، من دون أن ترشح تصريحاتٌ عنها.

أما قرار إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس فقد تجنبت السفيرة الخوض فيها (على الأقل علناً)، وذلك إثر لقاءاتها بمسؤولي الاحتلال، رئيس الحكومة نفتالي بينت، ووزيري الخارجية يائير لبيد والدفاع بيني غانتس. وبينما صرّح عباس بأن الجانب الفلسطيني ينتظر تطبيق مواقف الرئيس جو بايدن على أرض الواقع، لم تشر التقارير الإخبارية التي بثتها وكالات فلسطينية، ليل الأربعاء، إلى مسألة إعادة فتح القنصلية الأميركية. وبينما بدا، إثر زيارة الوزير بلينكن، أن فترة الشهور الستة قد تكون كافيةً للتحضير لإعادة الممثلية الأميركية في القدس الشرقية، إلا أن هذه الفترة بدت كافية من أجل طي الحديث العلني بشأنها، بعدما اصطدمت إدارة بايدن برفض إسرائيلي جامح لهذا القرار، وبتحشيد نواب الكونغرس، ومنهم مائتا عضو جمهوري، ضد هذا القرار، فيما كان عضوان ديمقراطيان بارزان يزوران تل أبيب لدعم الرفض الإسرائيلي. علما أن إعادة فتح القنصلية يرتدي أهمية سياسية كبيرة، كونه اعترافاً أميركياً بحقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة. وكانت الإدارة الديمقراطية تريد منه الموازنة مع قراري ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى المدينة المقدسة. وواضح أن الإدارة الأميركية تتريث بالبحث في هذه المسألة، خشية التسبب بأزمة كبيرة مع تل أبيب، تضاف إلى الأزمة الناجمة عن استئناف وإشنطن التفاوض مع طهران بشأن الاتفاق النووي. علما أن إعادة فتح القنصلية كانت أحد الوعود الانتخابية لحملة جو بايدن. ولا توفر تل أبيب وسيلة لابتزاز الإدارة الديمقراطية في هذا الشأن، من مثل القول إن القرار الأميركي سوف يفتح الباب أمام عشرات الدول لفتح قنصليات في القدس، وإن هذا التوجّه قد يؤدّي إلى انهيار الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الهش، فيما أنصار الاحتلال في الكونغرس يزعمون أن هذا القرار يتعارض مع قانون نقل السفارة إلى القدس، وإن قرار إعادة فتح القنصلية يتطلب موافقة «الدولة المضيفة» على فتح بعثة دبلوماسية.

> إعادة فتح القنصلية الأميركية كانت أحد الوعود الانتخابية لحملة بايدن. ولا توفر إسرائيل وسيلة لابتزاز الإدارة الديمقراطية في هذا الشأن

محمود عباس في لقاء مع وزير الخارجية الأميركي التوني بلينكه في رام الله 2021/5/25 (الأناضول)

وفي هذه الأثناء، يقف الجانب الفلسطيني أمام غياب دعم خارجي، بما فيه الدعم العربي لهذه الخطوة الأميركية ذات القيمة الرمزية العالية. وثمّة خشية من جهود معاكسة تناصر الموقف الإسرائيلي الذي يسلب الهوية العربية للقدس، بما في ذلك المقابر التي يعاد نبشها وتسويتها بالأرض. وقبل ثلاثة أسابيع، لمّح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي عيدان رول إلى أن الولايات المتحدة ستؤجل إعادة فتح القنصلية نتيجة للضغوط الإسرائيلية، وقال «إنهم يتفهمون التعقيدات السياسية والحساسية، ويتم التعامل مع القضية». والتأجيل أو شراء الوقت هو إحدى الألعاب الإسرائيلية المفضلة من أجل إطفاء تدريجي للاهتمام بمسألة ما. أما الإدارة الأميركية الحالية فتنتهج أسلوبا يقوم على تجديد التعامل مع المستوى السياسي الفلسطيني، وتقديم عون مالي وبث إشارات حول التمسّك بحل الدولتين، ورفض الخطوات أحادية الجانب، وهي عبارة لازمت التعامل الدولي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مذ أزيد من نصف قرن، ولكن مع حذر مُبالغ به يؤدّي إلى شلل سياسي، من مظاهره امتناع مسؤولة أميركية عن اللقاء بممثلي منظمات مدنية تعمل في الحقلين الاجتماعي والإغاثي، وكذلك عدم التفكير باللقاء مع عائلات حي الشيخ جرّاح في القدس، مع أقل إصغاء للتحولات في المجتمع الأميركي نحو تأييد الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك في صفوف الحزب الديمقراطي.

من المؤسف أنه بينما استغاثت قضية فلسطين مكانة متقدّمة على الأجندة الدولية، في غمرة الحرب العدوانية على غزة في مايو/ أيار الماضي، فقد أخذت هذه المكانة تتراجع مجدّدا، وخلال هذه الفترة القصيرة وسط الاهتمامات الدولية بأزمة تايوان والحرب الإثيوبية والتهديدات الروسية لأوكرانيا والسعي إلى تنشيط المفاوضات الغربية مع إيران. والدرس غير المستفاد من «تهدئة الأوضاع» بما في ذلك الامتناع عن إجراء انتخابات نيابية، من شأنه أن يطفئ الاهتمام الخارجي، وليس المطلوب إشعال مواجهة مسلحة كبيرة، بل إشاعة أجواء وإجراءات تُطلق فيها مبادرات شعبية وانتفاضات مدنية ومواكبتها سياسيا ودبلوماسيا، لأن أحدا هنا وهناك لن يسمع من ساكت.

(كاتب من الأردن)

مآلات الأزمة السياسية في تونس

بشار نرش

مرّ قرابة أربعة أشهر على «إجراءات» الرئيس التونسي، قيس سعيّد، التي أقال بها حكومة هشام المشيشي وجمّد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه، ولا تزال الأزمة السياسية تراوح مكانها، نتيجة فشل الرئيس في تحقيق أي تقدّم ملموس في الوعود التي أطلقها سوى مزيد من بسط سلطته وتوسيع دائرة صلاحياته، وازدياد انتهاك الحريات والتضييق على وسائل الإعلام، في وقت بدأت تحركات الشارع تتسع وتتّعالى أصوات الأحزاب الرافضة تلك الإجراءات بعد انتظارها الطويل خريطة طريق تحدد ملامح إدارة المرحلة المقبلة، وتطلق حوارا وطنيا لتحديد الإصلاحات السياسية والتشريعية المقبلة.

في ظلّ هذا الواقع المعقّد الذي تشهده البلاد بسبب تشابك التناقضات السياسية مع عهدها مع الأخذ بالاعتبار مطالب الشارع وبعض التطورات اللاحقة لإجراءات الرئيس سعيّد. ويتمثّل السيناريو الثاني باقتناع الرئيس التونسي بضرورة الانفتاح على النخب السياسية والاتحادات النقابية، وخصوصاً الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتمتّع بثقة الجميع، مدفوعاً بضغوط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية خشية تطوّر الأوضاع إلى فوضى عارمة قد تقود إلى «ثورة جياع».

ويمكن أن تساهم مثل هذه القناعة جزئيا في حلحلة الأزمة السياسية وتخفيف حدّة الاستقطاب القائم حالياً، خصوصاً في ظل تزايد الاحتقان في الشارع التونسي الذي بدأت تحركاته تشهد كثافة ملحوظة، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن التونسي، وزيادة نسبة البطالة وإغلاق آلاف المؤسسات الاقتصادية وعجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية إلى جانب تدهور الترقيم السيادي لتونس، وهي تقريباً الأسباب نفسها التي ثار عليها الشعب التونسي في 2011، فالشعب الذي ثار على زين العابدين بن علي من أجل الخبز والحرية والكرامة، سيثور على قيس سعيّد من أجل الخبز والحرية والكرامة أيضاً. ومما يدفع نحو ترجيح هذا السيناريو إدراك الرئيس التونسي، غير المستند إلى كتلة حزبية أو برلمانية وغير المنتمي لمؤسسة عسكرية، لخطورة استمرار الوضع السياسي على حاله، في ظل ازدياد الرفض الداخلي لإجراءاته التي بدأت تتسع وتتجذّر، وتراجع ثقة التونسيين بالرئيس بمقدار 11 نقطة مقارنة بالشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) لتبلغ 66% حسب استطلاع رأي أجرته شركة «سيغما كونساي» المختصة بالشراكة مع صحيفة المغرب المحلية، إلى جانب تزايد الضغوط الخارجية والعزلة الدولية غير المسبوقة، ورفض المؤسسات المالية الدولية التعاون مع تونس، من دون تحقيق الاستقرار السياسي وتحديد مصير البرلمان المعلّقة أشغاله إلى أجل غير مسمّى.

في حصيلة ما سبق، يعتمد رجحان أحد هذَين الاحتمالين على الآخر في المقام الأول على نتائج التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، وعلى قدرة السياسة على تحقيق تسوية تمنع انزلاق تونس نحو أزمة سياسية أعمق وأطول، فالمطلوب حالياً إيجاد حل يخرج البلاد، ولو جزئياً، من أزمتها السياسية التي تراكم معها أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية.

(كاتب سوري)

> الشعب الذي ثار على بن علي من أجل الخبز والحرية والكرامة سيثور على قيس سعيّد

كاريكاتير — **اماني العلي**

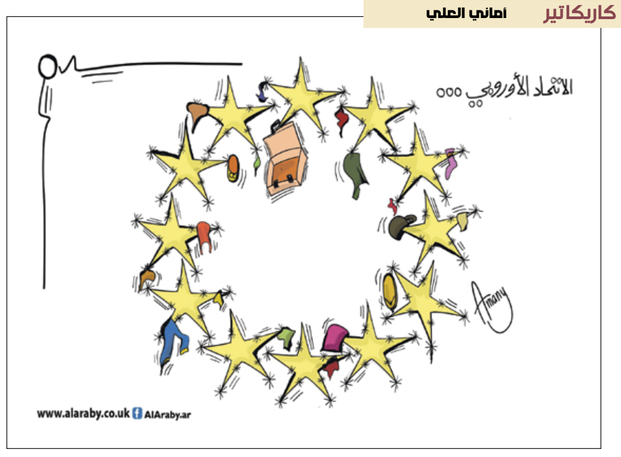

القذافي ومسار الانتكاسة

حسام كنفاني

لم يكن ينقص مشهد الثورات المضادة في العالم العربي إلا ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية الليبية، لتكتمل بذلك صورة الانقلابات الكبيرة على الثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية بداية من 2011. فحتى لو لم يصل القذافي الابن إلى سدة الرئاسة، أو لم يقبل ترشحه، يكفي ظهوره على الساحة السياسية مجدداً وتقديمه أوراق ترشحه، ليشير إلى الانتكاسة التي وصل إليها مسار ما عُرف بـ«الربيع العربي».

وعدم قبول الترشح، في حال حصوله، لن يكون مرتبطاً بالتمسّك بـ«منجزات» الثورة الليبية، بل بالمعارضة الدولية التي ظهرت مبكراً لعودة عائلة القذافي إلى المشهد السياسي. فرغم تبنّي القاهرة ونظام عبد الفتاح السيسي سيف الإسلام، إلا أن معارضة أميركية شديدة قد تحيد هذا التبني نحو شخصيات أخرى. الرفض الأميركي هنا مرتبط فقط بشخص الرجل وليس بما يمثّله. فلدى سؤاله عن موقف واشنطن من ترشح القذافي الابن للرئاسة، قال نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، جوي هود، «إن الشعب الليبي وحده من يقرّر من سيمثّله في الانتخابات المقبلة». لكنه أضاف «أعتقد أن العالم كله لديه مشكلة مع ذلك فهو يعدّ أحد مجرمي الحرب ويخضع لعقوبات الأمم المتحدة ولعقوبات أميركية».

ليس للولايات المتحدة مشكلة في ما تمثله عودة القذافي إلى الحكم، وهي التي رعت، أو تغاضت عمداً، عن مسار الانقلاب على الثورات العربية، منذ عهد باراك أوباما، وفكرة الانزواء الأميركي إلى الداخل. مسار بدأ من مصر في عام 2013 مع الانقلاب العسكري الذي أطاح حكم الرئيس الراحل محمد مرسي، وما تلا ذلك من عودة إلى الحكم العسكري في البلاد تحت غطاء مدني، وبدعم من تيارات مدنية في البداية، رأت في حكم الإخوان المسلمين «استبداداً»، ثم ما لبثت أن تعايشت مع واقع الاستبداد الفعلي القائم اليوم، والذي عاد بالبلاد إلى ما قبل حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك.

كرة ثلج الثورات المضادة تدحرجت مع الوقت لتطاول غالبية الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية أطاحت أنظمة. حتى تونس، والتي كانت تعدّ الأنموذج الأنجح للحراك الشعبي لجهة قدرتها على الحفاظ على التداول السلمي للسلطة والتمسك بالمسار الديمقراطي في حده الأدنى، لم تسلم من الانقلابات بشكل أو آخر، مع الإجراءات الأخيرة التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيّد، واستتشاره بكامل السلطات في البلاد وتجميده عمل البرلمان.

لم نكن ننتظر ترشيح القذافي الابن لإدراك الواقع الذي صارت إليه الثورات العربية، لكن ربما نكون بحاجة للتفكير فعلياً بالأسباب التي أدت للوصول إلى هذا الواقع. الأمر ليس مرتبطاً فقط برعاة الثورات المضادة ومموليها، وهم كثر، بل في التكوين الأساسي للانظمة في هذه الدول العربية، والذي تسلل عبره داعمو الانقلابات. كذلك فإن اللوم يُلقى على الكيانات المنبثقة عن الثورات، والتي فشلت في التأسيس لحراك سياسي فعلي هدفه تطبيق الشعارات التي رفعت في غالبية الاحتجاجات، بل عمدت إلى محاولة جني مكاسب سريعة، ما لبثت أن تبخرت في مواجهة الثورات المضادة، وفتحت الباب أمام مسار الانتكاسة لما كان يمكن اعتباره «منجزات» للربيع العربي. فحتى الدول التي انضمت حديثاً إلى ما يمكن اعتبارها «الموجة الثانية» من الثورات، لم تتعلم من دروس الدول التي سبقتها، وكررت نفس الأخطاء التي وقعت فيها كل القوى التي شاركت في الحكم بعد الاحتجاجات. فها هو السودان في نسخة ما بعد عمر البشير يمضي على خطى مصر عبد الفتاح السيسي، مع انقلاب العسكر على الحكم المد

الرئاسيات الفرنسية المقبلة: هل هي الأمركة حقّاً؟

محمد سي بشير

يطرح التناول الإعلامي في أفق رئاسيات فرنسا في 2022 إشكاليات سياسية أضحت حديث الإعلاميين والسياسيين، وخصوصاً أن حدوثها يتزامن مع دخول فرنسا عهد أفكار وسلوكيات سياسية جديدة على يد الرئيس ماكرون الذي يريد كسر قاعدة التقاليد السياسية الفرنسية وفرض تسويق اتصالي على الطريقة الأميركية، وهو ما ينبئ بحملة سياسية حامية الوطيس في 2022. وكأنّ الجميع، الآن، في بروفة سياسية تحتّم التكيّف مع التغييرات، ما يستدعي دراستها والوقوف على كنهها، لما لها من تداعيات على إدراك فرنسا شؤوناً كثيرة، منها المتّصلة بالاستراتيجية تجاه المتوسط، السّاحل وشمال أفريقيا، أي المغرب العربي.

تشير تلك التغيّرات في السّلوكات السياسية إلى فراغ فكري عميق، أصاب عصب النّخبة الفرنسية، حيث تمّ تغييب القاعدة الأيديولوجية التي كانت تعتمد الرّؤية إلى القضايا السياسية وفق الانتماء لليمين أو اليسار الفرنسي، وهو ما كان يثير نقاشات كبيرة بين اتجاهين فلسفيين، أوّلهما ليبرالي والآخر يساري اشتراكي/ شيوعي وبينهما تيار الوسط، أو ما يُعرف بالتّيار الاجتماعي الدّيمقراطي، لتصبح الحياة السياسية الفرنسية مفرغة تماماً من ذلك كلّه، ومرتكزة على نقاشاتٍ تلعب الصّورة فيها الدّور الأبرز، وخصوصاً بعد انتخاب الرّئيس الحالي، ماكرون، والذي كان مرشّحاً مستقلاً عن تلك التيارات السياسية، وحاول إنشاء تيّار جديد يحمل مسمّى «الجمهورية إلى الأمام»، لا تنتمي إلى أيّ من الاتّجاهات الفكرية/ السياسية المعروفة، يسار/ يمين/ وسط، بل إلى اتجاهٍ يلعب على كل الأوتار، ويستغل كل الفجوات لفرض رؤية وإدراك يدعوان إلى أمركة الحياة السياسية واستغلال المجالين الإعلامي والافتراضي، ما يدلّ على ضحالة المستوى السياسي الذي وصلت إليه فرنسا، الآن، وينذر بانتخابات رئاسية محتدمة تفتح الباب على استخدام كلّ الوسائل والأدوات المتاحة.

بإسقاط تلك المرجعية، لم يجد المجال السياسي من قضايا إلّا التي تُثير جدالات بدون عمق فكري، على غرار الرؤية إلى الإسلام، والهجرة والشؤون الاجتماعية (السترات الصفراء وملف التقاعد)، وهي ملفّات اتّسمت بخطاب جديد، بعبارات مثيرة أعادت إلى الأذهان، وفق بعضهم، أجواء ثلاثينيات القرن الماضي، أي الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث تعالت الشعبوية واليمينية المتطرّفة، ليس باعتباره نقاشاً سياسياً، بل ضباب يغطّي فراغاً فكرياً وضحالة المستوى السياسي.

المسائل التي يتهرّب ماكرون وحزبه، بل النخبة الفرنسية بأكملها، من مناقشتها هي تلك المتصلة بأزمات عميقة وهيكلية، تمسّ أسس عمل النظام الاقتصادي المأزوم، منذ عقود، باعتماده على جزء كبير من المساعدة الاجتماعية، والتي يريد ماكرون، باعتبار رؤيته الليبرالية، التراجع عنها، مبرّراً أسباب تراجع الأداء الاقتصادي الفرنسي إلى تلك الاعتبارات الاجتماعية، ومنها ملفّ التقاعد المثير للجدل في مقاربة الإصلاح الصادمة له، والتي يقترحها الرئيس الفرنسي والقوى الاقتصادية التي ساندت وصوله إلى سدّة الرئاسة (أقطاب المال وأرباب الأعمال).

كما يحاول ماكرون، أيضاً، التهرّب من إشكالية حيوية، تتعلّق بمعالجة أزمات الاتّحاد الأوروبي بسبب خروج بريطانيا منه (بريكسيت)، والزّعامة الألمانية التّي تعيد إلى الأذهان المخاوف التّاريخية الفرنسية من الرّضوخ، مجدّداً، لتحكّم ألماني أضحى واضحاً على المنتظم الأوروبي، ما أدّى إلى اقتراح فرنسا اقتسام الأدوار مع المستشارة أنجيلا ميركل، حيث تلعب ألمانيا الدّور الاقتصادي البارز في الاتحاد الأوروبي، فيما يكون الدّور الفرنسي عسكرياً، بعد إثارة ماكرون قضية الدّفاع والأمن الأوروبيين، والابتعاد عن المظلّة الدفاعية الأطلسية/ الأميركية، في مؤتمر ميونخ للأمن، قبل أيّام، إضافة إلى اقتراحه الاقتراب من الدّب الرّوسي، في محاولة لإبراز دور أكبر للفاعل الأوروبي، بصفته الموازن في العلاقات الدولية بين أميركا، من ناحية، وروسيا - الصّين، من ناحية أخرى.

وصل الأمر بالرّئيس ماكرون إلى إثارة إشكالية الفئوية الاجتماعية بالحديث حول محاولة الانفصال التي يريد بعضهم الذهاب إليها، موحياً، تجاه الطبقة السياسية والمجتمع الفرنسيين، بأن المسلمين، والمغاربيين خصوصاً، إذا ما عمدوا إلى تنظيم أنفسهم في قوائم حزبية أو مستقلة، في أفق المحليات المقبلة، فإنما يريدون الانفصال عن الكتلة الوطنية الفرنسية، ليكون هذا الخطاب هو الحديث ذاته الذي استخدمه اليمين وممثّلوه لوصف المناطق التي يقطنها المسلمون، والمغاربيون بصفة خاصّة، بالمناطق الرمادية التي على الجمهورية العمل لاستعادتها من الاختطاف الإسلاموي والفئوي.

مجرّد إثارة هذه الإشكاليات هو عودة إلى استخدام العواطف والنعرات الضيقة في معالجة مسائل واقعية، تتعلق بضعف الأداء الفرنسي وتراجع مكانة الدولة الفرنسية لأسباب اقتصادية، وأخرى بضعف الحيوية الدّيموغرافية والابتكارية، كليهما. وكما يفاقم ذلك فشل ماكرون في أكثر من ملف، داخلي وخارجي، في رأب الصدع وربح معركة الترشح، مرة أخرى، لولاية رئاسية جديدة، بعد سنتين، معيداً إلى الأذهان شبح فشل سلفه، فرانسوا هولاند، على المستوى الاقتصادي، بصفة خاصة، جارّاً معه تراجع اليسار الاشتراكي، برمّته، وخسارته الرئاسيات ثمّ التشريعيات، في 2017.

تكفي الإشارة هنا، أيضاً، إلى شكل الحملة الانتخابية المبكّرة لرئاسيات 2022، حيث تتوجّه إلى الأمركة، من حيث التغطية الإعلامية ومقاربة تغليف الخطاب السياسي، حيث تبنّت أغلب القنوات الإخبارية ما يُعرف بالحصص الحوارية للتعليق على أي أخبار، خصوصاً تلك المتعلقة بالهجرة، والإسلام والهوية، تاركة بقية الإشكالات من دون تناول، وكأن المشكلة الكبرى في فرنسا هي تلك الضواحي وساكنيها بعيداً عن مكانة فرنسا الدولية والإشكالات الاقتصادية (البطالة والانتعاش الاقتصادي) والاجتماعية (ملف التقاعد والإقصاء/ التهميش).

تولّد عن تلك الأمركة ذلك الخطاب اليميني الذي أصبح هاجس الطبقة السياسية والإعلامية الفرنسية، ممثلاً في شخص إيريك زمور الذي أصبح حديث العام والخاص في فرنسا، خصوصاً مع إضفاء المعطى الآخر لأمركة الحياة السياسية في فرنسا، وهو طغيان الاعتماد على مؤشرات قياس الرّأي العام، من خلال عمليات سبر الآراء التي لا يكاد يمرّ يوم من دون أن نسمع بعدة عمليات منها، تؤكد على الشيء ونقيضه، أحياناً، حيث ترفع سياسيين وتضع آخرين، لكن مع متغيّر وحيد يشكل مركزية في الرئاسيات المقبلة، وهو الاستقطاب الماكروني/ اليميني المتطرف، على غرار ما جرى في عام 2017، ما يجعل حظوظ الرئيس الحالي أكبر للاحتفاظ بمقعده لعهدة ثانية إرضاء للأوساط المالية التي راهنت عليه، وما زالت، لاحتواء الإشكالات الاقتصادية التالية لانحسار جائحة كوفيد 19، ووضع أسس النظام العالمي الجديد.

> تولّد عن الأمركة في فرنسا الخطاب اليميني الذي أصبح هاجس الطبقة السياسية والإعلامية الفرنسية
>
> أمركة للسلوكات السياسية، وسعي نحو تبني مقاربات تراجعية عن المساندة الاجتماعية للفئات المهمّشة
>
> تمّ تغييب القاعدة الأيديولوجية التي كانت تعتمد الرّؤية إلى القضايا السياسية وفق الانتماء لليمين أو اليسار الفرنسي

هذا هو حال الدّيمقراطية الفرنسية، حالياً، أمركة للسلوكات السياسية، وسعي نحو تبنّي مقاربات تراجعية عن المساندة الاجتماعية للفئات المهمّشة، وهو ما استدعى قيام حركة السترات الصفراء، قبل أن تتفاقم الأوضاع لتطاول المجتمع الفرنسي بكل فئاته، بسبب محاولة تمرير محتمل لقانون جديد للتّقاعد (بعد انحسار الجائحة)، وبدلاً من الاهتمام بتلك الملفات ومعالجتها المعالجة السياسية التي تليق بها، فرض ماكرون ونخبة من السياسيين خطاباً وجدالاً سياسيين لا يبعثان إلّا على الانقسام الفئوي والمجتمعي داخل فرنسا، ما لا يُنذر برئاسيات هادئة في 2022، بل ستزيد الأوضاع ترنّحاً، ما قد تكون له تداعيات على إدارة ملّفات حسّاسة تمس الجيران (الاتحاد الأوروبي) أو الإقليم (الساحل، بصفة خاصة).

توحي القراءة المتأنية لعناوين صحف فرنسية صادرة في الأسابيع القليلة الماضية بأنّ ذلك الخطاب بدأ بالتجذّر في الإدراك والوعي الإعلاميين والسّياسيين، كليهما، إذ إنّ كلمة «انفصال» عادت وتكرّرت أكثر من مرة، مقرونة بمفاهيم الإسلام والمسلمين والفئوية، وهي أخطر عبارات يمكن سماعها في خطاب أي سياسي أو إعلامي، لأنّ الأمر أبعد ما يكون عن الجدال الرّصين التّناول الهادئ، بلغة سلسة، لإشكالات حيوية ومصيرية مثل هذه.

إنّها حالة فرنسا، حالياً، وهو الخطر بعينه على الديمقراطية الفرنسية، ومستقبل وجود المهاجرين فيها.

(أستاذ وباحث جامعي جزائري)

المسلمون في ألمانيا ضحايا أم جناة؟

تقادم الخطيب

كتب اللاعب الألماني من أصول تركية، مسعود أوزيل، قبل سنوات، خطابا مطولا على حسابه على «تويتر»، بعد أن وجّه إلى رئيس الاتحاد الألماني لكرة القدم، راينهارد غريندل، اتهامات مختلفة بمعاملته بخلفية عنصرية. في خطابه الذي نشره بالإنكليزية، كتب أوزيل: حينما أحرز هدفا أكون ألمانيا، وحينما أهدر الفرص أصبح مهاجرا. .. ما اضطره أن يعلن اعتزاله اللعب دوليا. سبقت هذا القرار حملة واسعة شنتها ضده صحيفة بيلد، اليمينية واسعة الانتشار، فقد تضمنت أقسى التعليقات ضد أوزيل، ولم تتوان عن شن حملة ضده منذ أسابيع، وخصوصا منذ لقائه في مايو/ أيار 2018 بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتقاطه صورة معه، ما اعتُبر بمثابة تأييد لزعيم متسلّط ونقص في الولاء لألمانيا، قبيل أسابيع من انطلاق نهائيات كأس العالم. وقد جعلت اتهامات أوزيل المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، تتدخل، وتقول إنها تحترم قرار أوزيل، مؤكدة أن الرياضة تسهم بقسط مهم في عملية الاندماج. وصرّحت الناطقة باسمها، أولريكي ديمر، إن «المستشارة تكن خالص التقدير لمسعود أوزيل. إنه لاعب كرة عظيم أعطى الكثير للمنتخب الوطني. لقد اتخذ الآن قراره وينبغي احترامه».

منذ اللحظة الأولى التي نشر فيها أوزيل خطابه، حدث معه تضامن كبير، خصوصا من المسلمين الألمان، وبصفة خاصة في أوساط الشباب الذين عبروا عن رفضهم تلك العنصرية الألمانية، لكن المتتبع لهذا الخطاب التضامني لدى هؤلاء الشباب، والذي يعتبر رد فعل على الممارسات العنصرية الألمانية، يجد أنه ساهم، بشكل كبير، في انتشار التعصّب بين الشباب المسلم في ألمانيا، لشعورهم بالاضطهاد، وعدم الانتماء للمجتمع. قد يقول قائل إن لما حدث مع أوزيل خصوصية، حيث إنه جزء من المشكلة التاريخية بين الأتراك والألمان، لكن الأحداث التي تتكرّر كل يوم تثبت أن تلك الممارسات العنصرية تمارس بصورة متكرّرة ضد المسلمين، وأن العقلية الألمانية، حتى لو نفت عن نفسها تلك الممارسات، فإن الوقوع فيها وتكرارها يجعلها محل تساؤل.

منذ أسابيع، تشغل قضية الصحافية الألمانية من أصول فلسطينية، نعيمة الحسن، المجتمع الألماني، فهي طبيبة وتعمل صحافية، وكان من المزمع أن تقدّم برنامجا علميا في قناة غربي ألمانيا التلفزيونية العامة «دبليو دي آر» (WDR). شاركت نعيمة الحسن في مظاهرات ما يعرف بمسيرات القدس السنوية في برلين عام 2014، وكانت تلك المسيرات السنوية في برلين قد شهدت تكرار إطلاق شعارات معادية للسامية، ورفع رموز مؤيدة لحزب الله اللبناني الذي أصدر وزير الداخلية الألماني، هورست زيهوفر، قراراً بحظر نشاطه. وكالعادة، لم يتم توجيه أي انتقاداتٍ لها في حينها، لكن على الطريقة الألمانية لنجعل العاصفة تمرّ ثم نبدأ تصفية الحساب. وبالفعل، بدأت عملية تصفية الحساب، وكالعادة تقود الحملة صحيفة بيلد اليمينية المتطرّفة ضد كل ما هو مسلم أو منتمٍ للإسلام، فنشرت الصحيفة صورة لنعيمة، وهي تشارك في إحدى تلك المسيرات. وبالطبع، استغل اليمين المتطرّف وتيارات أخرى هذه المسألة، وشنوا هجوما مرعبا ضد نعيمة الحسن، ما أسفر عن تعليق تقديم الصحافية برنامجها، وفتح تحقيق معها. لكن المفاجأة التي تتحدّث عنها الصحافة الألمانية الآن، إنه في أثناء التحقيق مع نعيمة، سألها الذي أجرى التحقيق معها من داخل القناة: هل تصلين، ولو نعم، فكم مرّة؟ وهل تصومين؟ وهل موضوع لجوء جدّتك إلى ألمانيا يثار في اجتماعات الأسرة؟ ووفقا لبحث أجرته صحيفة برلينر تسايتونج عن الأسئلة التي تم توجيهها إلى نعيمة الحسن، فإنها لا تجعل المحطة تظهر بصورة جيدة، فقد يكون من المشروع للمسؤولين داخل القناة أن يسألوا، بشكل أكثر دقة، عن موقف الحسن من حق إسرائيل في الوجود، والتي تقول إنها لا تشك فيه. وطبقا لتقرير الصحيفة، من حق هيئة الإذاعة والتلفزيون العامة في التأكد من عدم وجود معاداة للسامية أو إسلاميين، لكن الأسئلة التي تم طرحها حاولت، بصورة أو بأخرى، أن تجعل من الحسن مناهضة للدستور، وهو أمر سخيف. ومعروف أن الدستور الألماني يجرّم معاداة السامية، وكذلك من لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود.

وبالنظر إلى تلك الأسئلة التي تم طرحها على الحسن، خصوصا فيما يتعلق بالشعائر الدينية، لو تم إخفاء هوية طارحها، لقيل إنه ضابط في جهاز أمن الدولة في أحد الأنظمة القمعية في الشرق الأوسط، لكن الواقع الألماني كشف عن نفسه بصورة فجّة. ما حدث مع الحسن أنه تم سكب كراهية عنصرية ومعادية للإسلام على صحافي شاب مسلم، وهذا كله تم تحت ذريعة التحدّث علنا ضد معاداة السامية. لكن هذه التصرفات التي حدثت مع أوزيل من قبل، ثم بطريقة فجة ضد نعيمة الحسن، تكشف العقدة التاريخية التي تحرّك الألمان فيما يتعلق بمعاداة السامية، والتي يدفع المسلمون ثمنها، على الرغم من أنهم لم يرتكبوا الجريمة في الأساس. كما أن المسلمين قد تحولوا إلى الفضاء الذي يتم فيه ممارسة هذه العقدة التاريخية. هناك بعد آخر، يجب الانتباه إليه عند تحليل مثل هذه الممارسات، وهو العقلية الألمانية التي تنفي دائما عن نفسها العنصرية، لكن الممارسات تقول خلاف ذلك، كما أنها تعيد السؤال مجدّدا بشأن الإسلام والمسلمين الذين يعيشون في ألمانيا، والجدل الذي يتكرّر من فترة إلى أخرى: هل الإسلام والمسلمون ينتمون لألمانيا؟

مثل هذه الممارسات تحدُث بصورة شائعة في المؤسسات الألمانية، مثل الجامعات، والشركات الكبرى وغيرها، إلى جانب الشرطة الألمانية التي أصبحت فضائح التوجهات اليمينية لعديدين من أعضائها في السنوات الأخيرة تثير الأسئلة حول تصرفات الشرطة الألمانية. بلا شك ساهمت موجات اللجوء إلى ألمانيا في السنوات الأخيرة في زيادة مثل هذه الممارسات، وترافقت بتصاعد اليمين المتطرّف، وامتدت لتشمل جوانب عديدة في الحياة اليومية، وامتدت أيضا لتشمل قطاعات مختلفة، مثل السكن في المدن الكبرى، كبرلين وكولن وغيرهما، فعلى سبيل المثال، تقديمك للحصول على سكن لن يكون أمرا يسيرا لو تحمل اسما عربيا، وسيستغرق شهورا، بل وقد يمتد عاما أو أكثر، ولو حدث، فإن المكان الذي سيتم منحك السكن فيه سيكون مبنيا على الهوية، بمعنى أنك ستحصل على سكن معظم قاطنيه عرب أو أتراك، وكأنها سياسة تهدف إلى إنشاء غيتو مبني على الهوية.

> ممارساتٌ عديدة يقوم بها اللاجئون والمسلمون في ألمانيا، مناهضة للقانون والدستور، وتساهم في تصاعد التيارات المختلفة
>
> أصبح المسلمون في ألمانيا الفضاء الذي تمارس فيه العقدة التاريخية لدى الألمان ومفاهيم أخرى
>
> عقدة تاريخية تحرّك الألمان في ما يتعلق بمعاداة السامية، والتي يدفع المسلمون ثمنها، على الرغم من أنهم لم يرتكبوا الجريمة

لم تكن ألمانيا في أي يوم قوة استعمارية كفرنسا وبريطانيا، وبالتالي، لم يكن لديها التجربة التاريخية لتلك الدول في النجاح في إيجاد بوتقة الاندماج (هذا لا ينفي وجود ظاهرة العنصرية وخطاب الكراهية التي توجد في هذه الدول)، بالإضافة إلى أن المجتمع الألماني محافظ، وليس منفتحا، كما أن التيار اليساري فيه يتسم بالضعف مقارنة بالتيار المحافظ الذي يهيمن على المجتمع والسياسة في آن. هذه التركيبة للمجتمع إلى جانب الأحداث التي مر بها في الحرب العالمية الثانية والهزيمة والعقوبات التي فرضها الحلفاء وفرض نمط تفكير وتوجه معين، ساهم في إيجاد هذه العقلية التي تمارس هذه الممارسات، كما أنه فرض قطيعة مع التاريخ الألماني الذي كانت ألمانيا فيه منذ مائة عام أكبر داعم للشعوب المسلمة، بكونها شعوبا مستضعفة تم استعمارها من الفرنسيين والإنكليز، وقدّمت ألمانيا الدعم لهم للحصول على استقلالهم عن تلك القوى الاستعمارية الكبرى.

على أن هذه الممارسات لا تلقي باللوم على الألمان وحدهم، بل هناك ممارساتٌ عديدة يقوم بها اللاجئون والمسلمون في ألمانيا، مناهضة للقانون والدستور، وتساهم في تصاعد التيارات المختلفة، لكنها أيضا لا تنفي حقيقة واحدة، أن المسلمين في ألمانيا أصبحوا الفضاء الذي تمارس فيه العقدة التاريخية لدى الألمان ومفاهيم أخرى، مثل العنصرية وخطاب الكراهية.

(كاتب مصري في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads